

# معلومات موجزة لمتخذي قرارات التنمية



تشمل الأغذية البحرية الحيوانات المائية والنباتات والطحالب التي يتم استزاعها وصيدها من المياه العذبة والبيئات البحرية.

يعاني أربع ملايين شخص من سوء التغذية. كمصادر مستدامة وميسورة التكلفة للمغذيات الأساسية، يمكن للأغذية البحرية \* أن تساعد في تقليل نقص المغذيات التي تشكل عقبة رئيسية أمام التنمية. تعتبر الأغذية البحرية أيضًا مصدرًا مهمًا لسبل العيش. على الرغم من مساهماتها الهامة، كانت الأغذية البحرية ممثلة تمثيلاً ناقصاً في أولويات تمويلات التنمية الدولية. يمكن أن يساعد دعم النظم البيئية للأغذية البحرية وسلاسل القيمة والجهات الفاعلة الصغيرة والاستثمار فيها على تعزيز أهداف التنمية المستدامة المتعددة (SDGs) وتحقيق نتائج أفضل للنظمة الاقتصادية بأكملها والسكان.

3. يتم توزيع الفوائد الصحية والاقتصادية للأطعمة البحرية بشكل غير متساو، مما يترك النساء والجهات الفاعلة الصغيرة معرضين للخطر بشكل خاص.

توظف سلاسل القيمة الغذائية البحرية أعدادًا متساوية تقريبًا من الرجال والنساء، لكن تأثير أولئك الرجال والنساء وآرائهم ووصولهم إلى الفوائد غالبًا ما يكون غير متساوٍ إلى حد كبير. يميل الإنتاج الصناعي والصادرات إلى دعم تكوين الثروة ولكنه يمكن أن يقوّض سبل العيش والأمن الغذائي والفوائد الثقافية التي تنتجها الجهات الفاعلة الصغيرة. يمكن للسياسات التي تعترف صراحةً بعدم المساواة وتعالج دوافعها أن تعمل على تحسين تكافؤ النتائج.

4. تعد النظم الإيكولوجية المائية الصحية أساسية لحماية وتوسيع أنظمة الأغذية البحرية.

ثمة مجموعة من الضغوطات البيئية - بما في ذلك تفكك الموائل وتدهورها، والتلوث الحضري والصناعي والزراعي - تهدد إنتاجية الأغذية البحرية وجودتها وسلامتها. يشكل تغير المناخ تهديدًا متزايدًا لأنظمة الأغذية البحرية من خلال ارتفاع درجة حرارة المياه، وتحمض المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وعرام العواصف وتغيرات هطول الأمطار. هناك حاجة إلى تنفيذ استثمارات كبيرة في التكيف مع المناخ والمرونة لضمان المساهمات المستدامة للأغذية البحرية في الرفاهية والتنمية، لا سيما في إفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية.



## الحقائق الرئيسية والنتائج

1. تعد الأطعمة البحرية حجر الزاوية في التغذية وسبل العيش الصغيرة والبيئة الثقافية بالنسبة للفقراء في جميع أنحاء العالم.

تعد الأطعمة البحرية مصدرًا رئيسيًا للبروتين لأكثر من 3 مليارات شخص، ومع زيادة تكاملها ودمجها في النظم الغذائية، يمكن أن تعمل على دعم النظم الغذائية الصحية لصالح عدد أكبر من الأشخاص. توفر الأطعمة البحرية المغذيات الدقيقة الأساسية وأحماض أوميغا 3 الدهنية التي تدعم صحة المخ والعين - مما يفيد صحة الطفل والأم في دعم تنمية رأس المال البشري. يوجد حوالي 90٪ من الوظائف في مصايد الأسماك في الشركات الصغيرة، ويكسب حوالي 800 مليون شخص، معظمهم من الجهات الفاعلة الصغيرة، سبل عيشهم من إنتاج الأطعمة البحرية أو تصنيعها أو بيعها.

2. يوفر التنوع غير العادي للأطعمة البحرية فرصًا مهمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

يتم صيد وحصد أكثر من 2500 نوع حيواني أو مجموعة من الأنواع من الأطعمة البحرية. وهي تختلف على نطاق واسع في محتوى المغذيات، والبصمة البيئية، والجهات الفاعلة المشاركة، والخدمات المقدمة للأسواق. على سبيل المثال، تعد أسماك مولا، أحد أنواع الأسماك من بنغلاديش، وهي غنية بفيتامين أ أكثر بـ 80 مرة من أسماك الكارب الفضي. وتتراوح الجهات الفاعلة الصغيرة بين الصيادين الذين يستخدمون الشبكات الناموسية في موزمبيق والفرق التعاونية لصيد سرطان البحر في المكسيك التي توفر هذه المأكولات البحرية للأسواق الراقية.

يمكن أن تساعد السياسات والاستثمارات التي تعرف قيمة تنوع أنواع الأغذية البحرية وأساليب الإنتاج والجهات الفاعلة والأسواق وتعززها في تحديد الحلول المصممة خصيصًا وتعزيز النظام الغذائي والمرونة المجتمعية.

3. مساعدة الحكومات على حماية صحة النظم البيئية المائية وتحسينها لدعم إنتاج الأغذية البحرية الآمنة.  
يجب أن تدعم الجهات الفاعلة في التنمية السياسات والممارسات التي تعمل على تحسين أحوال واستدامة مصايد الأسماك، والحفاظ على الأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية المائية الأخرى والسيطرة على آثار الزراعة في الأراضي. تعد المشاركة في تطوير خطط إدارة الموارد مع المجتمعات المتضررة وحماية حقوق الوصول للجهات الفاعلة الصغيرة من المكونات الرئيسية للنجاح.

4. الاستثمار في قدرات الجهات الفاعلة الصغيرة، لا سيما من خلال التدابير التي توسع إدماج النساء وتعزز حقوق الإنسان.  
يمكن لمبادرات التنمية أن تحفز الابتكار وتزيد من معرفة القراءة والكتابة والمهارات وتدعم التكثيف المستدام للعمليات وتنوعها. يمثل الإدماج الفعال للجهات الفاعلة الصغيرة وتمكينها - بما في ذلك النساء ومجتمعات السكان الأصليين والفئات المهمشة الأخرى - في برامج التنمية فرصة مهمة لزيادة الفعالية وتحسين نتائج النظام الغذائي.

5. دعم جمع ومعالجة البيانات المتعلقة بإنتاج واستهلاك الأغذية البحرية، ونقص المغذيات وفقد الأغذية وهدرها.  
إن نقص البيانات، وخاصة على المستويات المحلية، يجعل من الصعب توجيه الاستثمارات نحو السكان الأكثر ضعفاً. يمكن للجهات الفاعلة في مجال التنمية دعم الحكومات الوطنية في جهودها لإنتاج البيانات وتحليلها، ويمكنها المشاركة في المبادرات الدولية مثل مشروع تسليط الضوء على مصايد الأسماك "Illuminating Hidden Harvests"، وهو عبارة عن جهد تعاوني تقوده منظمة الأغذية والزراعة لتقييم مساهمات مصايد الأسماك الصغيرة في أنظمة الأغذية البحرية.

5. يمكن أن تساعد حماية أنظمة الأغذية البحرية وتوسيعها البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة، بما في ذلك (1) القضاء على الفقر، (2) القضاء على الجوع، (3) الصحة الجيدة والرفاهية، (5) المساواة بين الجنسين، (12) الاستهلاك المسؤول، (13) العمل المناخي، (14) الحياة تحت الماء، (15) الحياة في البر. يمكن للاستثمارات المعتدلة في إمدادات الأغذية البحرية أن تخفض الأسعار وتحسن النتائج التغذوية بشكل كبير: زيادة بنسبة 8٪ في الإنتاج المستدام للأنواع المستهلكة اليوم ستخفض الأسعار بنسبة 26٪ وتمنع 166 مليون حالة نقص في المغذيات الدقيقة بحلول عام 2030. مع وجود آثار بيئية منخفضة بشكل عام، يمكن أن تكون الأغذية البحرية جزءاً لا يتجزأ من الحلول المناخية والنظم الغذائية الإيجابية للطبيعة. يوفر التنوع الكبير لأنظمة الأغذية البحرية فرصاً لاستكشاف أوجه التآزر وتجاوز المفاضلات عند القيام باستثمارات تنموية.



## الإجراءات العملية الموصى بها

تقوم جميع الجهات الفاعلة - الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني - بأدوار على مستويات متعددة، تتراوح تلك الأدوار بداية من المبادرات المحلية ووصولاً إلى الاتفاقيات الدولية. قد يأخذ صانعو سياسات التنمية الإجراءات التالية في الاعتبار لتحقيق الاستفادة من إمكانات الأغذية البحرية:

1. استخدام الأغذية البحرية المتنوعة لتقليل سوء التغذية.  
يمكن أن توفر الأطعمة البحرية التغذية الأساسية عند دمجها في النظم الغذائية الصحية. يمكنها زيادة الآثار التغذوية للوجبات المدرسية وبرامج تغذية الرضع وبرامج الغذاء الإنسانية. توفر المنتجات المبتكرة مثل مسحوق السمك المجفف فرصاً كبيرة لتحسين صحة الأطفال في ميانمار، على سبيل المثال.

2. الاستثمار في تطوير البنية التحتية المادية وغير المادية التي تمكن الجهات الفاعلة الصغيرة من الوصول إلى الأسواق.  
يمكن أن تدعم صيانة وتوسيع الطرق وسلاسل التبريد والأدوات المالية الشاملة مثل التمويل المجتمعي قطاعاً صغيراً متنوعاً وديناميكياً، وتحسين سلامة الأغذية وتقليل الهدر.

تقييم الغذاء البحري هو مبادرة دولية يقودها مركز استوكهولم لدراسات التكيف في جامعة ستوكهولم، ومركز حلول المحيطات ومركز الأمن الغذائي والبيئة في جامعة ستانفورد وفريق العمل البيئي EAT.